جامعة الإسكندرية
كليةالآداب
قسم علم الاجتماع

التحليل السوسيولوجى لنظام الحماية الاجتماعية فى التشريع الليبى

رسالة مقدمة من

كاملة خميس عبد الله العبيدى

لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب – تخصص علم اجتماع

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد بيومى

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب

ونائب رئيس جامعة الإسكندرية السابق

فرع دمنهور

٢٠٠٩م

صدق الله العظيم

(سورة الضحى الآيات ٦-٧-٨)

إهداء :

إلى روح أبى وأمى الطاهرة

إلى كل طفل حرم من الرعاية الوالدية

إلى أبنائى ..... وبناتى

إلى إخوتى اللذين منحونى ثقتهم وآمل أنى كنت أهلاً لها

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً وأشكره على نعمته شكراً كبيراً، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. اللهم ما أصبح بى من نعمة فهو منك وحدك لا شريك لك فلك الحمد ولك الشكر. وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبيبنا محمداً ابن عبد الله من على لسانه بلغت رسالتك وأكملت دينك وأتممت نعمتك. تهدى النور من تشاء إنك على كل شئ قدير ... أما بعد.

استخرت الله تعالى أن تكون هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة لزملائنا من الطلبة الذين تخرجوا من جامعة الإسكندرية العريقة. على أيدى علمائها القدامى ممن تشبعنا بأفكارهم من خلال كتاباتهم فى مراحل دراستنا الأولى من الذين لم نعاصرهم والمحدثون ممن عاصرناهم وتتلمذنا على أيديهم والذين جاءوا من بعدهم.

إن الله جلت قدرته قد وفقنى ويسر لى من فضله تعالى أشرف مهنة على وجه الأرض ألا وهى خدمة اليتامى والشيوخ والعاجزين ومن فى حكمهم. وقد دعت الحاجة لخدمتهم إلى القيام بهذه الدراسة، كما دعت الحاجة لإتمامها إلى الرجوع للنظريات الاجتماعية، وكتب علم الاجتماع والاقتصاد والقانون والتشريعات الاجتماعية فى ليبيا على الوجه الخصوص وغيرها من الدول العربية كمصر والعراق وسوريا وتونس باعتبارها دول لمجتمعات قريبة فى العادات والتقاليد والعرف من المجتمع الليبى وذلك بهدف الاستفادة.

وكان مما اشتدت الحاجة إليه الاستعانة بالعنصر الإنسانى ذو الخبرة والباع الكبير فى هذا المجال. فقمنا بعون الله وتوفيقه إلى تكملة هذا العمل المتواضع على يد **الأستاذ الجليل / أ.د. محمد أحمد بيومى الموقرة**، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، الذى غمرنى بفيض علمه ونبل أخلاقه وخفف عنى وطأة الغربة بنصحه وإرشاده ورعايته، وبالكلم الطيب، أثقل الله ميزان حسناته ورفع من درجاته فله فى عنقى طوق الجميل الذى لا ينسى.

وبما أن الشكر واجب فإنى بكل التقدير والاحترام أشكر **أ.د. محمد ياسر الشبل الخواجه** الممتحن الخارجى على عنائه فى قراءة هذا العمل آملة من الله أن يجعل ذلك فى ميزان حسناته، ومهما استوحيت من كلمات الشكر والتقدير والاحترام **للأستاذ الدكتور أحمد سليمان أبو زيد** على كل ما قدمه لى من إرشادات وتوجيهات أثناء إشرافه على التعديلات

التى أجريت على هذه الرسالة فسأكون مقصرة، إذ أتاحت لى هذه الفترة القصيرة الكشف عن شخصيته المتواضعة ونفسه الكريمة عن كثب فله منى كل آيات الشكر والتقدير والعرفان.

وأرانى وقد استوفيت عملى هذا ملزمة بكل امتنان برد الفضل إلى أهله فالشكر كل الشكر إلى كل **أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية،** وأخص بالشكر والتقدير أساتذتى الأفاضل الذين أفادونى بخبراتهم وآرائهم وملاحظاتهم عند تحكيم الاستمارة فكانوا لى نعم المرشد والمعين، إذ أضفت ملاحظاتهم وتعديلاتهم على العمل الصبغة العلمية.

ومن باب الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى كل من **الأستاذ الدكتور / السيد عبد العاطى** على كل ما قدمه لى من دعم ومساندة، **والأستاذ المساعد د. محمد البدوى والدكتور هانى خميس والدكتور عبد الحميد الرويعى والسيدة مشيرة** أمين مكتبة قسم علم الاجتماع **والسيدة دولت والسيدة جيهان** بسكرتاريا القسم اللذين خففوا عنى بعضاً من أشكال المعاناة النفسية التى يمكن أن يمر بها أى طالب مغترب.

ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أناس من خارج القسم والكلية ممن كانوا سبباً فى أن أتتلمذ على يد مشرفى الفاضل، وهم **الأستاذ الدكتور / جمال حجر** عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، **والأستاذ الدكتور / حنفى هليل** عميد كلية العلوم بجامعة الإسكندرية سابقاً وعميد كلية العلوم بجامعة بيروت حالياً.

وأرى أنه من باب الوفاء والعرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم علم الاجتماع فى جامعة قاريونس الذين بفضلهم وبدعمهم صُقِلتْ شخصيتى العلمية وأخص بالذكر **أ.د. عبد الله عامر الهمالى و أ.د. حسين ونيس وأ.د. صبحى قنصوص وأ.د. صالح الزين، أ.د. زينب زهرى، أ.د. سالم البيوضى، أ.د. محمد الطبولى، أ.د. لوجلى صالح، أ.د. عمران أحتيوش، أ.د. عثمان بن عامر، أ.د. عبد القادر عرابى، والدكتور عوض الاحيول وإلى كل العاملين بمكتبة كلية القانون بجامعة قاريونس.**

كما لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر إلى **الدكتور إبراهيم الجيار** على ما قدمه لى من إرشادات أفادت دراسى والشكر موصول إلى **الأستاذ / بشير الفيتورى** الأمين العام لاتحاد المعاقين على الجهد الكبير الذى بذله معى فى مرحلة جمع البيانات.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى **كل العاملين بصندوق التضامن الاجتماعى بشعبية بنغازى** وأخص بالذكر **الأخ / فتحى بن دردف** مدير فرع صندوق التضامن الاجتماعى، **الأخ / فتحى البركى** رئيس قسم التغذية، **والأخ / عبد الكريم العقورى** رئيس وحدة شؤون العاملين، **والأخت / فايزة العبيدى** مدير دار الأحداث إناث والعاملين معها، **والأخ/ محسن العشيبى والأخت / سليمة العبيدى** بقسم المعاش الأساسى بفرع صندوق التضامن الاجتماعى بمدينة بنغازى **والأخت / مسعودة الهونى والأخت / صباح شعيب**. والشكر موصول لكل من قدم لى خدمة ولم يسع المجال لذكر اسمه.

والله ولى التوفيق

الباحثة

المحتويـات

الموضــوع **رقم الصفحة**

الاستفتاح ..... ب
الإهداء..... ج
شكر وتقدير..... د
مقدمة..... و

الباب الأول

السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية:

المعالجة النظرية والتقصى الميدانى والواقع المعاش

الفصل الأول

فصل تمهيدى

أولاً: إشكالية الدراسة..... ٤-٥
ثانياً: أهمية الدراسة..... ٥-٦
ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها..... ٦-٧
رابعاً: مسلمات الدراسة..... ٧-٨
خامساً: مفاهيم الدراسة..... ٨-٣٨

الفصل الثانى

تفسير السياسة الاجتماعية ونسق الحماية الاجتماعية

من منظور التنمية البشرية

الاتجاه الذى يفسر مفهوم الحماية الاجتماعية فى ضوء علاقته بقضايا الأمن الاقتصادى:..... ٣٩-٥٤

الفصل الثالث

تقييم السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية:

عرض انتقائى لدراسات ميدانية

الدراسات السابقة..... ٥٦-١٢٢

الفصل الرابع

نظام الحماية الاجتماعية فى المجتمع الليبى:

المصادر والأطر القانونية

أولاً: مصادر الحماية الاجتماعية فى التشريع الليبى:..... ١٢٥-١٢٥
١- الشريعة الإسلامية..... ١٢٥-١٢٩
٢- القوانين الدولية..... ١٢٩-١٣٣
٣- الاتفاقيات الدولية والإعلانات والمواثيق..... ١٣٣-١٣٧
ثانياً: الأطر القانونية لنظام الحماية الاجتماعية فى التشريع الليبى:..... ١٣٨-١٣٨
١- الدستور الليبى ١٩٥١م..... ١٣٨-١٣٩
٢- الإعلان الدستورى..... ١٤٠-١٤١
٣- قانون تعزيز الحرية..... ١٤١-١٥٠

الفصل الخامس

الحماية الاجتماعية فى ليبيا: مجالاتها ومؤسساتها

أولاً: مجالات الحماية الاجتماعية:.....
- الحماية الاجتماعية للأسرة..... ١٥٨-١٦٠
١- حماية المرأة..... ١٦٠-١٦٨
٢- حماية الطفولة والشباب..... ١٦٨-١٧٤
٣- حماية المسنين..... ١٧٤-١٧٦
٤- حماية الأحداث..... ١٧٦-١٨١
٥- حماية الفئات الخاصة (المعاقين)..... ١٨١-١٨٥
ثانياً: مؤسسات الحماية الاجتماعية فى ليبيا:..... ١٨٥-١٨٧
١- اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعى..... ١٨٧-١٨٨
٢- اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين..... ١٨٩-١٩٣
٣- صندوق التضامن الاجتماعى..... ١٩٣-٢٣٢

الباب الثانى

الجانب الميدانى للدراسة

اتجاهات المسئولين والمستفيدين نحو برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى شعبية بنغازى

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

الاستراتيجية المنهجية:..... ٢٣٦-٢٣٦

١- أهداف الدراسة..... ٢٣٦-٢٣٦

٢- مكونات الدراسة..... ٢٣٦-٢٣٧

٣- منهج الدراسة.....

٣-١ مجتمع الدراسة..... ٢٣٧-٢٣٨

٣-٢ وحدة المعاينة..... ٢٣٨-٢٤٢

٣-٣ حدود الدراسة الميدانية..... ٢٤٣-٢٤٣

٣-٤ مجالات الدراسة..... ٢٤٣-٢٤٣

أ – المجال المكانى..... ٢٤٣-٢٤٤

ب- عينة البحث..... ٢٤٤-٢٤٥

ج – المجال الزمنى..... ٢٤٥-٢٤٥

٣-٥ أدوات جمع البيانات..... ٢٤٥-٢٤٦

٣-٦ الأساليب الإحصائية..... ٢٤٦-٢٤٧

الفصل السابع

١- تحليل البيانات ذات العلاقة بتقييم اتجاهات المسئولين من الخبراء بفروع صندوق التضامن الاجتماعى بشعبية بنغازى..... ٢٤٩-٢٥٣

٢- تحليل البيانات ذات العلاقة بتقييم اتجاهات المستفيدين من خدمات صندوق التضامن الاجتماعى بشعبية بنغازى..... ٢٥٣-٢٨٠

٣- تحليل البيانات الأساسية للمستفيدين من خلال اختبار معامل كاى سكوير... ٢٨١-٢٨٢

٤- تحليل البيانات التى تعكس فعالية نظام الحماية الاجتماعية على مستوى صندوق التضامن الاجتماعى بشعبية بنغازى..... ٢٨٢-٣٠٤

الفصل الثامن

النتائج العامة وتفسيرها

١- النتائج العامة فى ضوء أهداف تساؤلات ومكونات الدراسة..... ٣٠٦-٣٠٦

أولاً: التعرف على أشكال السياسية الاجتماعية فى ليبيا..... ٣٠٧-٣٠٧

ثانياً: التعرف على نظام الحماية الاجتماعية وتحديد ملامحه..... ٣٠٨-٣٠٧

ثالثاً: المعوقات التى تحول دون تفعيل نظام الحماية الاجتماعية..... ٣٠٨-٣٠٨

رابعاً: النتائج العامة فى ضوء مفهومات الدراسة..... ٣١٠-٣٠٨

خامساً: النتائج العامة فى ضوء السياق النظرى والميدانى للدراسة..... ٣١٢-٣١٠

٢- المستخلصات..... ٣١٥-٣١٢

٣- مقترحات لدراسات مستقبلية..... -٣١٥

مراجع الدراسة..... ٣٤٠-٣١٧

ملاحق الدراسة..... ٤٠٩-٣٤٥

الباب الأول

السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية:
المعالجة النظرية والتقصى الميدانى والواقع المعاش

الفصل الأول : فصل تمهيدى

الفصل الثانـى : تفسير السياسة الاجتماعية ونسق الحماية الاجتماعية من منظور التنمية البشرية

الفصل الثالـث : تقييم السياسة الاجتماعية والحماية الاجتماعية: عرض انتقائى لدراسات ميدانية

الفصل الرابـع : نظام الحماية الاجتماعية فى المجتمع الليبى: المصادر والأطر القانونية

الفصل الخامس : الحماية الاجتماعية فى ليبيا: مجالاتها ومؤسساتها

الفصل الأول

فصل تمهيدى

تمهيد:

أولاً : مشكلة الدراسة

ثانياً : أهمية الدراسة

ثالثاً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها

رابعاً : مسلمات الدراسة

خامساً : مفاهيم الدراسة

تمهيـد:

تتأثر الطبيعة الإنسانية فى أى مجتمع من المجتمعات بالظروف المحيطة بها، ولما كان الإنسان بطبعه كائن اجتماعى لا يستطيع العيش منفرداً أو منعزلاً فإنه بطبيعة الحال بحاجة ماسة إلى ممارسة العلاقات الاجتماعية والنشاطات المختلفة التى لا يمكن تحقيقها إلا فى محيط اجتماعى متكافل يتوفر فيه المناخ المناسب. فحاجة الإنسان إلى المجتمع والجماعة هى فى الحقيقة غريزة إنسانية تولد بولادته لما لديه من قدرات ومهارات واستعدادات لا تنمو ولا تتطور إلا فى وجود جماعة يبادلونه نفس النشاط والعلاقات الاجتماعية.

وكنتيجة طبيعية لهذا التفاعل لابد أن ينشأ صراع بين هذه الجماعات من أجل البقاء مما يجعل إنسان اليوم يعيش فترة تاريخية صعبة مليئة بالتحديات المتعلقة بالحاضر والمستقبل وبالوجود والمصير وفى هذا العصر الملئ بالمشاكل، الذى تتعاقب فيه الأحداث والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتتقلب ولا تتغير تتفشى العديد من مظاهر الحياة السلبية المتمثلة فى عدم الطمأنينة والاستقرار وتتدهور فيه القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية وتزداد مشاعر الخوف والاضطراب. كل تلك القضايا الناجمة عن الصراع بأشكاله المختلفة قد تؤثر سلباً على وظائف البناء الاجتماعى الذى بات يفتقر إلى الاستقرار والثبات والتوازن، وأضحى حالة من الاضطراب والتفكك بتفاقم المشاكل الاقتصادية على وجه الخصوص. وفضلاً عن ذلك فإن إنسان هذا العصر لم يسلم من مشاعر الحيرة والقلق التى تحيط به من كل جانب وتجعل من الرفاهية والسعادة والشعور بالأمن أمور صعبة المنال نتيجة ما يواجهه من عقبات وتحديات أمام تقدمه، ولعل ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر، وارتفاع مستوى المعيشة، وتصاعد نسب الجريمة، وتفاقم صور انعدام الأمن، وتفشى الأمراض والأوبئة، وما إلى ذلك من مساوئ نشهدها، أسباب كافية لخلق الصراع بين الأفراد فى المجتمع لأجل حياة أفضل.

لذا فإنه من الصعوبة بمكان أن يعيش إنسان اليوم بدون مظلة اجتماعية تحميه من المخاطر بمختلف أنواعها وتوفر له لقمة العيش الكريم باعتبارها حق من حقوقه الطبيعية بل والأساسية. إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا فى وجود مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تشكل فى مفهومها العام معنى الدولة. لأن الأشكال السابقة من الأمن الاجتماعى لم تعد كافية كأسلوب لضمان حياة أفضل له ولإشباع حاجاته للاطمئنان على نفسه وأفراد أسرته بسبب سرعة الحياة وتعقدها وتعدد مطالبها. ولهذا ستتناول الدراسة الحالية موضوع الحماية الاجتماعية باعتباره

أحد الموضوعات القديمة الحديثة التى تهتم بأفراد المجتمع ذوى الدخل المحدود ومن فى حكمهم من غير القادرين على كسب الرزق.

أولاً إشكالية الدراسة:

إن عزمى على الإيفاء بهذا العمل الذى يفسر بالتحليل السوسيولوجى نظام الحماية الاجتماعية فى ليبيا، لا يقدم كبرنامج عمل بقدر ما يهدف إلى تكوين وجهة نظر ترمى إلى أن تسلك مشكلة الحماية الاجتماعية فى هذا المجتمع سبيلها إلى الثبات والانفراج من قيود الماضى المتخلف ومن البيروقراطية.

على الرغم من كل المحاولات التى تبذلها مؤسسات الدولة فى المجتمع الليبى من أجل تقديم حماية اجتماعية أفضل خاصة لتلك الأسر المستفيدة من خدمات قطاع صندوق التضامن الاجتماعى وعلى الرغم من الإنفاق الهائل فى الميزانيات على هذا القطاع الذى يمثل إحدى قنوات الحماية الرئيسية إلا أن هناك علامات واضحة تشير إلى وجود عقبات أساسية تقف أمام فعالية برامج نظام الحماية الاجتماعية تتمثل هذه العقبات فى الآتى:

- عدم المواءمة بين الميزانيات الضخمة التى تنفق على القطاعات الخدمية وعلى رأسها قطاع التضامن الاجتماعى وبين توفير الاحتياجات الضرورية للفرد.
- القصور الواضح فى تغطية احتياجات الفئات التى يضمها صندوق التضامن الاجتماعى نتيجة الخدمات العشوائية التى لا تستند إلى قاعدة ثابتة فى تقديم المساعدات العينية والنقدية بهذا القطاع.
- الخلط أو اللبس الواضح بين المفاهيم التى تنبنى عليها فلسفة هذا القطاع أثبتت انعكاساتها على أرض الواقع من حيث فقدان أنماط الحماية الاجتماعية حتى فى أبسط صورها. ولمواجهة هذه العقبات تحاول الباحثة التأكيد على:
- أهمية التشريعات الاجتماعية من جانبين، الأول: كونها عاملاً مهماً من عوامل التغير الاجتماعى والتنمية الاجتماعية. والثانى: كونها أحد العوامل المهمة فى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.
- الحماية الاجتماعية كنظام قائم ضرورة من ضرورات الحياة لكل من لا يملك مقوماتها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

إن ما دفعنى لإجراء هذه الدراسة هو: وجود العديد من المشاكل والمعوقات التى يواجهها الأفراد المستفيدين من خدمات برامج نظام الحماية الاجتماعية ولعل من أهم هذه المشكلات تنقل هذه الخدمات وتبعيتها إلى أمانات (وزارات) متعددة منها أمانة الشئون الاجتماعية ثم أمانة الضمان الاجتماعى وأخيراً أمانة صندوق الضمان الاجتماعى الأمر الذى سبب فى عدم استقرار والثبات الإدارى من جهة والشعور بالخوف والقلق وعدم الأمن الاجتماعى لدى الأفراد المستفيدين من خدمات هذا النظام من جهة أخرى. بالإضافة إلى عدم استغلال الميزانيات والمصروفات الهائلة على هذا القطاع فى تنمية قدرات المستفيدين منه لاعتمادهم على أنفسهم بالدرجة الأولى. إلى جانب فتح باب المساعدات وغياب الخبرة فى عملية تقنينها وتحديدها وفقاً للاحتياجات مما ولَّدَ عند العديد من أفراد المجتمع فكرة الاستفادة من هذه الخدمات وألبسهم ثوب الفقر لانتزاعها من المحتاجين إليها فعلياً.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذى تتناوله (التحليل السوسيولوجى لنظام الحماية الاجتماعية فى التشريع الليبى) حيث تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية على البعدين النظرى والعملى:

- فالأهمية النظرية للدراسة تتمثل فى الاستعانة بالدراسات السابقة من خلال تناولها لبعض القضايا والإشكاليات المرتبطة بموضوعها أو الدراسات القريبة منه. للاستعانة ببعض القضايا النظرية التى أثارها العلماء حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والقانونية محاولة استخدامها فيما يتمشى وأهدافها العامة.
- أما من حيث الأهمية العملية فقد رأت الباحثة أن هذه الدراسة ستسلط الضوء على البرامج الخدمية التى يقدمها نظام الحماية الاجتماعية من خلال القطاعات الرئيسية فى المجتمع وبالتحديد قطاع صندوق التضامن الاجتماعى وذلك من خلال ما يقوم به من دور على مستوى من الأهمية فى حماية الإنسان من خلال محاولته لتحسين مستوى معيشة الفرد، وسد الفجوة أو تقريبها بين طبقات المجتمع المختلفة. وستسعى هذه الدراسة التى هى حلقة فى سلسلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع إلى الربط بين الجانب النظرى والجانب العملى وذلك باستخدام الإجراءات التحليلية اللازمة بهدف سد الفراغ العلمى فيما يتعلق بموضوعها وذلك من خلال إعطاء صورة شاملة عن السياسة الاجتماعية فى ليبيا باعتبارها البناء